

كلمة الأستاذ فيصل أبوزكي
نائب مدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال
في حفل افتتاح الملتقى العربي التاسع للاتصالات والإنترنت
فندق حبتور غراند، بيروت
15 نيسان/أبريل 2009

أصحاب المعالي والسعادة،
أيها السيدات والسادة،

أرحب بكم في "الملتقى العربي للاتصالات والإنترنت" الذي ينعقد في دورته التاسعة، وبالتزامن مرة أخرى مع اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية لـ "عرب سات". ولهذا التزامن مدلولات في غاية الأهمية اكتسبها الملتقى عبر الأعوام الثمانية الماضية، فهو حدث أساسي في قطاع الاتصالات والمعلوماتية الإقليمي ومنبر لبحث كافة قضاياها في سياق التطورات الاقتصادية العالمية.

وبرنامج الملتقى هذه السنة زاخر بالمواضيع التي تتناول مستقبل قطاع الاتصالات الإقليمي وتحدياته في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي لم تسلم البلدان العربية من تداعياتها.

ولهذه الدورة من الملتقى في بيروت معنى خاص، إذ أننا نعيش بداية تغيرات في قطاع الاتصالات اللبناني تستهدف نشر كافة خدمات الاتصالات والمعلوماتية لدى أكبر عدد ممكن من اللبنانيين، سواء من خلال تخفيض التعرفة أو تقديم الخدمات الجديدة.

وتشاء الصدفة أن ينعقد الملتقى اليوم مع مرور 30 عاماً على صدور مجلة الاقتصاد والأعمال والتي ولد الملتقى من رحمها قبل 9 أعوام. فقد انطلقت المجلة مطلع ابريل 1979 كمؤسسة إعلامية متخصصة وهي تفخر باستمراريتها. كما تفخر بإطلاقها صناعة المؤتمرات الاقتصادية والمتخصصة على مستوى المنطقة وعلى مستوى كل بلد عربي بمفرده وكذلك إطلاقها لمؤتمرات إقليمية مثل الملتقى الاقتصادي العربي التركي. وقدمت عبر تاريخها العديد نموذجاً للمؤسسة الإعلامية العربية الخاصة التي حافظت على مهنتها وعلى استقلاليتها في ممارستها لوظيفتها الإعلامية ولورها الداعم للحرية الاقتصادية والتعاون الإقليمي والاستثماري داخل الأقطار العربية.

نعم، ثلاثون عاماً مضت على مجلة الاقتصاد والأعمال وهي معكم دائماً تخدم الاقتصاد العربي ككل وتخدم كل بلد بمفرده. وتخدم كل مؤسسة وكل مستثمر وكل مسؤول وصاحب قرار.

لقد انبثقت عن مؤتمرات الاقتصاد والأعمال حركة ترويج ناشطة للاستثمار شملت كل بلدان المنطقة. فما من بلد عربي إلا وكان لـ الاقتصاد والأعمال مؤتمر خاص به ويشكل ظهيراً لحكومة البلد وأداة جذب للاستثمار والمستثمرين إليه. والمبادرة التي تقوم بها في بلد ما تتكرر وتتطور. هذا ما حصل في لبنان والسعودية ومصر وتونس والمغرب والجزائر والأردن واليمن وأبوظبي ودبي والكويت وقطر والبحرين وعمان وسورية والسودان وغداً في عواصم عربية أخرى. ولم يكن في إمكاننا القيام بمثل هذا الدور لولا القبول الذي نلقاه من كل هذه البلدان ولولا رعاية قياداتها وترحيب مؤسساتها. فلكل هؤلاء جميعاً شكرنا وتقديرنا مجددين العهد بالسعي الدائم لترويج الاستثمار في البلدان العربية وبتهيئة الروابط بين المستثمرين وتعزيز الانفتاح والتواصل بين اقتصادات المنطقة. وكم نحن في حاجة إلى تعزيز وتطوير هذا الدور في المرحلة الراهنة حيث الأزمة المالية العالمية تضرب اقتصاداتنا وتؤثر على حركة الاستثمار فيها وتهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي لكل المجتمعات لاسيما الدول النامية ونحن في مقدمها.

إن مجموعة الاقتصاد والأعمال، وبالنشاطات التي تقوم بها، باتت بمثابة هيئة عربية شبيهة حكومية لترويج الاستثمار في البلدان العربية وباتت تشكل أداة وصل واتصال أساسية وأداة ترويج مجربة وفاعلة. وهي مصممة وبفعل خبرتها وبفعل الثقة بها، على تعزيز وتطوير هذا الدور وهي اليوم وبرغم الأزمة العالمية تستمد قوة من خبرتها ومن حاجة الأسواق إليها لتطوير خدماتها. وفي هذا الطرف الصعب بالذات أصدرت مجلة خاصة بالاقتصاد اللبناني ارتكازاً إلى حيوية هذا الاقتصاد.

أيها السادة،

ثمة تطورات بعضها سلبي وبعضها يحمل على التفاؤل بمستقبل قطاع الاتصالات والمعلوماتية العربي. ولا شك أن تداعيات الأزمة تشكل تحدياً أساسياً لمسار نمو وتطور شركات الاتصالات العربية أكان على صعيد تنمية الإيرادات أو على صعيد التوسع والحصول على التمويل الكافي والمؤاتي في شروطه.

في الجانب الأول سجّلت سوق الاتصالات انخفاضاً حاداً في القيمة السوقية للشركات. وإذا قارنا القيمة السوقية لأكبر خمس شركات عربية مدرجة نهاية عام 2008، بقيمتها نهاية عام 2007، نرى أنها انخفضت بأكثر من 41 في المئة. وسيكون لهذا الأمر انعكاسات كبيرة خصوصاً على الشركات الأكثر حساسية تجاه الأزمات.

لكن من الجانب الآخر، فإن شركات الاتصالات الإقليمية، دخلت الأزمة على خلفية سنوات من النمو السريع والتوسع المحلي والدولي وهي تتمتع بوضع مالي قوي سيساعدها على احتواء تداعيات الأزمة مع الإشارة إلى ضرورة تبني استراتيجيات ونماذج أعمال تأخذ بعين الاعتبار انعكاسات الأزمة لا سيما على مستوى النمو الاقتصادي وتوافر التمويل. وقد يكون من المفيد تقييم إمكانية الاندماج بين بعض شركات الاتصالات العربية للاستفادة من وفورات الحجم وتجميع الموارد واكتساب قوة أكبر لمواجهة الأزمة والنمو في المستقبل. ومع الانخفاض الكبير الحاصل في أسواق الأسهم عبر العالم، قد تجد شركات الاتصالات العربية فرصاً مغرية كثيرة في مختلف أنحاء العالم لا سيما في البلدان النامية لتملك شركات قائمة تعطيها حجماً أكبر وانتشاراً دولياً أوسع.

أيها السادة،

من المعروف أن الاتصالات والمعلوماتية لا يمكن فصلهما، فليس من حدود بين المحتوى المعلوماتي سواء كان برنامجاً أو محتوى رقمياً وبين شبكات الاتصالات أو الأجهزة الرقمية كالهاتف والكمبيوتر. جميع هذه العناصر تدور في فلك واحد. ونحن نعيش في بلدان تعاني من أميتين الأولى "بدائية" وتتصل بالقراءة والكتابة والثانية أمية "متقدمة" معلوماتية وتتمثل بنقص ملموس في جمهور الكمبيوتر والإنترنت العربي. واستناداً إلى الأرقام، لا يشكل الناطقين باللغة العربية بنداً يُذكر على خارطة مستخدمي الإنترنت في العالم. كما لا تشكل لغتنا بنداً يُذكر في نادي اللغات العالمية التي تتمثل في مواقع الإنترنت. وتتفق شركات الأبحاث والدراسات على أن اللغة العربية تساهم بأقل من واحد في المئة من محتوى الإنترنت. وهذا أقل ما يقال في عالم لم يعد ينظر إلى عدد مستخدمي الإنترنت بل بات يرصد من يستخدم الإنترنت السريع "البرودباند" وأي البلدان لديها أكبر عدد من المواقع على الشبكة.

والسؤال المطروح في ضوء كل ما سبق هو كيف سيتم ردم فجوة التكنولوجيا والمعلوماتية والمعرفة التي تفصل بلداننا عن البلدان المتقدمة؟ وما هي الخطط والمبادرات والموارد المطلوبة من الحكومات والمؤسسات الخاصة والجامعات والمدارس وكافة مؤسسات المجتمع المدني لتحسين موقعنا في اقتصاد الإنترنت والمعرفة في ضوء هذا الواقع وتداعيات الأزمة العالمية؟

هناك إذاً العديد من القضايا والمواضيع الهامة التي يستوجب البحث والتطلع إلى المستقبل بشأنها وإننا نأمل بأن يكون لهذا الملتنقى مساهمة فاعلة في هذا المجال من خلال الحوار المعمق الذي سيجتمع نخبة من المسؤولين وصانعي السياسات وخبراء الاتصالات.

وفي الختام لا يسعني إلا التقدم بخالص الشكر من أصحاب المعالي وزراء الاتصالات العرب كما أشكر وزارة الاتصالات في لبنان بشخص معالي المهندس جبران باسيل والشكر موصول لمؤسسة "عرب سات" بشخص رئيس مجلس إدارتها الأستاذ فريد خاشقجي ورئيسها التنفيذي الأستاذ خالد بلخيور والاتحاد الدولي للاتصالات ممثلاً بمدير مكتب تنمية الاتصالات فيه الأستاذ سامي البشير ومدير المكتب الإقليمي العربي الأستاذ ميلود اميزيان على دعمهم ومساندتهم لمجموعة الاقتصاد والأعمال في هذا الملتنقى بدورته التاسعة وغيرها من الدورات السابقة. كما نشكر الشركات الراعية للملتنقى وجميع من ساهم في تحقيقه وإنجاحه. وإن شاء الله نعلن قريباً عن أحداث جديدة في هذا القطاع بالتعاون مع المرجعيات الأساسية فيه.